ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد: 06 العدد: 04(2021) ص188-203

الجريمة والمتغيرات السوسيوثقافية

Crime and sociocultural variables

فتاش نورة*
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة(الجزائر)
n.fettache@yahoo.com

يسعد فضيلة
جامعة20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)
Fadilayass25@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
26 افريل 2021
تاريخ القبول:
08 جوان 2021

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الجريمة
- ✓ اللامعيارية
- ✓ الثقافات الفرعية
- ✓ المخالطة الفارقة

الملخص:

شغلت الجريمة اهتمامات كل شرائح المجتمع وخاصة المشتغلين بالعلم على اختلاف تخصصاتهم ،وكانت الدراسات الامبريقية السوسيولوجية من بين أهم الدراسات في هذا المجال حيث انكبت على دراسة الظروف الاجتماعية والثقافية للمجرمين، وطورت تقنيات منهجية متنوعة لفهم وتفسير هذه الظاهرة، واختبرت في ذلك عدة متغيرات اجتماعية وثقافية وكان من ثمرة هذه الدراسات مجموعة كبيرة من النظريات السوسيولوجية لتفسير الجرائم في علاقتها بهذه المتغيرات. وفي هذا الإطار سنعرض أهم المتغيرات السوسيوثقافية لمقاربة الجريمة.وواقع الجريمة في الجزائر.

Article info

Received
26 April 2021
Accepted
08 June 2021

Keywords:
- ✓ *Crime*:
- ✓ *Anomie*
- ✓ *Subcultures*
- ✓ *Differencial association*:

Abstract :

The phenomenon of crime spread among all members of society. Sociological studies were among the most important studies in this field. They focused on studying the social and cultural conditions of crimes and developed various methodological techniques to understand and interpret this phenomenon. Several social and cultural variables have been tested, and a wide range of sociological theories have been the result of these studies to explain crimes in relation to these variables. In this context, we will present the most important socio-cultural variables of the approach to crime.and reality of crime in Algeria.

* المؤلف المرسل.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

إن الجريمة ظاهرة إجتماعية تتفاوت حدتها و نسبها من مجتمع إلى آخر، إلا أن ارتفاع معدلاتها وتنوع صورها وأشكالها بات يدق ناقوس الخطر في كل المجتمعات.

فإذا كانت المجتمعات الغربية قد عرفت تنامي هذه الظاهرة خاصة تزامنا مع الثورة الصناعية وتوسع المدن ، فان المجتمعات العربية وجدت نفسها دون سابق إنذار أمام تفشي هذه الظاهرة الباثولوجية واستفحالها في كل الأوساط وخاصة الأطفال والمراهقين وفي كل الفئات الاجتماعية . وقد تضاعفت خطورة الجرائم مع التطور التكنولوجي وانفتاح العالم في إطار العولمة وظهور نوع جديد من الجرائم هي الجرائم المستحدثة والتي اختلفت فيها أنماط الجريمة والمجرمين عن الأنماط التقليدية مما يشكل تهديدا داخليا وخارجيا لأمن المجتمعات .

فانشغلت الأجهزة الإعلامية والأمنية والعلمية بتحليل وتفسير وسن القوانين للفهم والوقاية والردع من هذه الظاهرة الباثولوجية في المجتمعات.وتعددت التحليلات والتفسيرات العلمية باختلاف الميادين والتخصصات، ومن ضمنها القراءة السوسيولوجية والتي عالجت الجريمة في ضوء المتغيرات السوسيوثقافية التي تمثل محور الفهم السوسيولوجي لأي ظاهرة وقد جاءت مداخلتنا لتجيب على التساؤل التالي :

ما موقع المتغيرات الثقافية والاجتماعية في التفسير السوسيولوجي للجريمة؟

وماهي القراءة السوسيولوجية لواقع الجريمة في الجزائر؟

وللإجابة على هذه التساؤلات سننطلق من الفرضيات التالية:

ينفرد التفسير السوسيولوجي للجريمة بمجموعة مفاهيم تشكل الخصوصية العلمية له.

تشكل التحولات التي عرفها النظام الاجتماعي في الجزائر أثرا على ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع.

وقد وقع اختيارنا لهذا الموضوع له ما يبرره فنظرا لتفشي الجريمة في المجتمع ورغبتنا في فهم وتحليل هذه الظاهرة من وجهة نظر سوسيولوجية تشكل مرجعيتنا العلمية.

يهدف موضوعنا إلى تبيان اثر المتغيرات السوسيو ثقافية في حدوث الجريمة وفقا للمقاربات السوسيولوجية كون المقاربات الأخرى في تفسير السلوك الإجرامي أهملت المتغيرات السوسيو ثقافية وركزت على المتغيرات التكوينية العضوية أو المتغيرات النفسية والعقلية أو المتغيرات الاقتصادية واثبتت محدوديتها في تفسير الجريمة. كما نرمي إلى محاولة تشخيص التغيرات التي عرفها النظام الاجتماعي في الجزائر واثر ذلك على سلوكات الأفراد .

وتكمن أهمية الموضوع في أن محاولة حصر العوامل السوسيو ثقافية التي انطلقت منها تلك النظريات وفهمها يساعد في تفسير العديد من السلوكات الإجرامية المنتشرة ويساهم في السيطرة عليها والتحكم في معدل ارتفاعها و التصدي لمخاطرها ورسم السياسات الوقائية و توجيه السلطات إلى أهمية إصلاح الشأن الاجتماعي لأفراد المجتمع للحد من انتشارها.

تقتضي معالجة موضوع إشكالية بحثنا عرض أهم النظريات السوسيولوجية في تفسير السلوك الإجرامي مع بيان المتغيرات التي ارتكزت عليها كل نظرية على حدة ،وتقييمها بذكر المآخذ التي سجلت عليها ،ثم التطرق إلى واقع الجريمة في الجزائر والقراءة السوسيولوجية للسياق الاجتماعي الذي ساهم في ارتفاع معدلاتها وانتشارها بين أفراد المجتمع ولتحقيق هذه الغاية اشتملت خطة بحثنا:

تحديد مفهوم الجريمة من المنظور الاجتماعي ثم تفسير الجريمة في ضوء مختلف المتغيرات السوسيو ثقافية مع تحديد مفاهيم هذه المتغيرات وهي اللامعيارية، الضبط الاجتماعي ،الروابط الاجتماعية، الاحتواءات ، الضبط الذاتي، التفكك، الثقافات الفرعية، الوصم الاجتماعي ثم المخالطة الفارقة وفي الأخير تناولنا واقع الجريمة في الجزائر من خلال إحصائيات رسمية مع تقديم قراءة سوسيولوجية لواقع الجريمة في الجزائر.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. مفهوم الجريمة من المنظور الاجتماعي

اخذ مفهوم الجريمة عدة أبعاد باختلاف المختصين ولكي لا نخرج عن إطار الإشكالية المطروحة سنتناول فقط مفهوم الجريمة من منظور اجتماعي.

وعلى عكس التصور القانوني تتخذ الجريمة، حسب المنظور السوسيولوجي، مفهوما واسعا يعكس نطاقا شاملا للسلوك البشري يتضمن كافة مظاهر النشاطات التي تخرج على المعايير الاجتماعية، وسواء وقع هذا السلوك في دائرة القانون الجنائي أم لم يقع (معتوق جمال 2008 ص 26)

فالجريمة بالمفهوم الاجتماعي هي كل فعل ضار بمصالح الجماعة الأساسية، وفي نظر هذا المفهوم فان مناط وصف الفعل بأنه انحرافي أو إجرامي أو نفي هذه الصفة عنه ليس النص التشريعي وإنما مبادئ الأخلاق والقيم الاجتماعية التي تسود المجتمع، فالمضمون الاجتماعي والأخلاقي للجريمة هو الذي يخلع عليها صفة التجريم(توفيق اشرف عتيق السيد 1998 ص 16)

وقد ذهب جاروفالو إلى أن أي شعب متحضر يتميز بوجود وجدان يتعلق بقيم الحياة الإنسانية وأي غياب أو ضعف لهذا الوجدان الأخلاقي فانه يؤدي إلى انعدام حرص أفراد المجتمع على بعضهم أي ضعف الإحساس بالغيرية ومن خلال تحليلاته توصل إلى نوعين من الجريمة(عدلي عصمت 2009 ص 20)

الجريمة الطبيعية وتمثل السلوك الأخلاقي الضار الذي ينطوي على ازدراء المجتمع والمساس بمشاعره الخلقية التي تتمثل في تقديس الأمانة والعطف على الآخرين وجميع الشرائع تعاقب مرتكبي هذه الجرائم بحكم منافاتها لمشاعر الخير والعدالة والفضيلة والقيم الإنسانية الرفيعة السائدة في كافة المجتمعات.

الجريمة المصطنعة وهي التي لا تتفق على تجريمها القوانين المختلفة لأنها تتوقف على النظام الاجتماعي والسياسي السائد في كل دولة على حدة وتحدث هذه الجرائم ضد العواطف غير الثابتة كالعواطف الدينية والجريمة السياسية.

ومن هذا التصنيف فرق بين المجرم الذي يرتكب الجريمة الطبيعية والأخر الذي يرتكب الجريمة المصطنعة .فالمجرم الحقيقي عنده هو من يرتكب الجريمة الطبيعية وبالتالي ضرورة التمييز في المعاملة العقابية بينهما.

2. القراءة السوسيولوجية للجريمة في ضوء المتغيرات الاجتماعية والثقافية

هناك مفاهيم أساسية ينفرد بها علم الاجتماع عن غيره من العلوم الاجتماعية تدور حولها الدراسات السوسيولوجية وتعتمد عليها في فهمها وتفسيرها لمختلف الظواهر الاجتماعية كما أنها تشكل هوية لعلماء الاجتماع فلا يمكن أن نتناول الطبقات الاجتماعية دون التطرق لماركس مثلا ولا الأنومي دون التطرق لدور كايم وهكذا... وقد شكلت بعض المفاهيم محور التحليلات التي قامت على أساسها مختلف النظريات السوسيوسيولوجية للجريمة.

1.2.الجريمة في ضوء اللامعيارية

اللامعيارية هي تلك الحالة التي تكون فيها رغبات الأفراد تتجاوز الوسائل المتاحة لتلبيتها، وبذلك هي وضع اجتماعي مرضي يظهر حين يفقد العقل الجمعي سيطرته على مشاعر ووجدان الأفراد.

يعتبر مفهوم اللامعيارية مفهوما محوريا في التفسير السوسيولوجي للجريمة و ارتبط بدوركايم ،والواقع أن الإسهامات النظرية له في فهم الانحراف من خلال اللامعيارية تمثل الجذور التاريخية لنشأة وتطور نظريات الانحراف من المنظور السوسيولوجي. فقد نظر دوركايم إلى الانحراف باعتباره حقيقة اجتماعية يمكن فهمه في ضوء الحقائق الاجتماعية الأخرى واستند في تفسيره للانحراف على مفهوم العقل الجمعي الأساس الرئيسي الذي تقوم عليه الحياة التشريعية والوحدة الثقافية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يعتبر دور كايم التنظيم الاجتماعي جهازا ضابطا لسلوك الأفراد في المجتمع وحين يختل هذا الجهاز ويضطرب في تأدية وضيفته الضابطة ينطلق الأفراد وراء تحقيق أهدافهم متجاوزين الحدود المقررة لتحقيقها ولذلك يتعرض المجتمع إلى حالة عدم انتظام،حيث تغيب السوية الاجتماعية ويحل الشذوذ والانحراف(الدوري عدنان 1984ص 237)

وترتكز نظرية دوركايم فيما يخص علاقة اللامعيارية بالانتحار في أن الأزمات الاقتصادية الشديدة والتغيرات المفاجئة في المجتمع سواء كانت أزمات إفلاس أو ثراء تؤدي إلى اضطراب المجتمع مما يعني انهيار التصنيف في مكانات الأفراد واختلاف المعايير وفقدان الانتظام وانهيار القواعد التي تتحكم في توزيع الناس على المهن وتؤدي هاته اللامعيارية إلى رفع القيود عن طموحات الناس وزيادتها في حين يصبح العقل الجمعي عاجزا عن التحكم فيها فتسيطر الشهوات وتصل اللامعيارية إلى أقصى درجاتها . وحين يتجاوز الطموح إمكانية التحقيق ويستمر التهيج بدون إشباع ويحدث التسابق على الهدف وينمو الصراع بسبب ضعف الضوابط وزيادة التنافس وهنا تضعف الرغبة في الحياة (الصالح مصلح 2000 ص 33-34) .

ويرى أن تقسيم العمل يمكن أن يؤدي إلى فقدان العمال الإحساس بارتباطهم ببعض ونقص في إدراك الواجبات المناطة بهم وفي ظل هذه الظروف التي تتسم باللامعيارية يصبح تأثير القوة الخلقية للوعي الجمعي بسيطا على أعضاء المجتمع مما يهيئ الظروف لحدوث الجريمة والانحراف واختلال النظام حيث تصبح المطالب الفردية والشهوات غير نظامية وتسود الأنانية (الصالح مصلح 2000 ص 42)

أما ميرتون فيعتبر أن اللامعيارية هي نتاج التناقض المتأصل في البناء الثقافي والاجتماعي الذي يعطي أهمية بالغة للانجاز والنجاح الاقتصادي في الوقت الذي يغفل فيه التركيز على مشروعية الوسائل التي يتخذها الأفراد لتحقيق ذلك النجاح .

فالمجتمعات الحضرية مثل الولايات المتحدة الأمريكية تركز على الانجازات المادية أي على تحصيل الثروة والمعرفة باعتبارها أهدافا أساسية من اجل الحصول على مراكز اجتماعية مقبولة للثقافة الأمريكية وفي الوقت ذاته فان هذه المجتمعات لا تقدم سوى طرق شرعية محدودة للأشخاص من ذوي الدخل المنخفض وبخاصة الأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقة الدنيا والى جماعة عرقية معينة مثل الزنوج ، ويرى ميرتون أن وضعا كهذا لا يحدث ألا في حالة انهيار المعايير والأهداف الثقافية وبين مقدرة جماعة جماعات معينة في المجتمع على تحقيقها والحصول عليها ويوصف هذه الجماعة في هذه الحالة بال بالأنوميين (الربايعية أحمد 1984 ص 31-32)

فالأنومي أو اللامعيارية إذا هي حالة اجتماعية، تنتج عن تأكيد زائد على هدف معين أيا كان هذا الهدف وفي وقت لا تتوافر فيه قنوات شرعية لبلوغ هذا الهدف. فالصراع بين الأهداف الثقافية، وإمكانية استخدام الوسائل النظامية يقود إلى هذه الحالة،فالمبالغة في التأكيد على الأهداف الثقافية إذا صاحبها شيء من عدم العناية بتوفير الوسائل التي ينبغي إتباعها لبلوغ تلك الأهداف والتأكيد على أهميتها، سيؤدي إلى انتشار وتنامي حالة اللامعيارية.(التير مصطفى عمر 2008)

حدد ميرتون خمس صور لاستجابة الأفراد للظروف البيئية.

الامتثال وهو عندما يقبل الفرد أهداف ومعايير المجتمع المشروعة لتحقيقها

الانعزالية والانسحاب وتتمثل في عدم قبول أهداف المجتمع ولا وسائله المشروعة لتحقيقها.

التجديد ويظهر من خلال رفض وسائل المجتمع للحصول على الأهداف مع تقبل الفرد وتقديره للأهداف ذاتها

الطقوسية وهي حالة رفض أهداف المجتمع وعدم انتهاك قواعده.

الصراعي والمتمرد وهو الذي يتحرر من أهداف المجتمع ووسائله ويستبدلها بأهدافه ووسائله الخاصة.

بالرغم من الإضافات التي قدمتها اللامعيارية في تفسير السلوك الانحرافي الا انه يؤخذ على دور كايم اقتصاره في تفسيره لنظريته عن الانتحار في علاقته باللامعيارية دون أن يبحث في الأنواع الأخرى من الجريمة فقد وفق في ربط الانتحار بحالات الكساد الاقتصادي والأزمات لكن بقيت مشكلة تفسير الانتحار في فترات الرخاء الاقتصادي والتي تصاحبها أيضا اللامعيارية بدون تفسير.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

كما يؤخذ على ميرتون غلوه في تفسير الجريمة وتعميمه لنظريته في أن اختلال الأهداف ووسائل تحقيقها يؤدي إلى الجريمة في حين أن الأغلبية العظمى من الأشخاص المحرومين من الوسائل الشرعية لا يتوجهون إلى الوسائل غير المشروعة لتحقيق أهدافهم

إن عامل التفكك الذي نادى به ميرتون ليس وحده السبب الرئيسي في سلوك الإجرام فالكثير من الأفراد يمتنعون عن الإتيان بسلوكات من هذا القبيل رغم تعرضهم لنفس المواقف والظروف.

2.2 الجريمة في ضوء الضبط الاجتماعي

الضبط الاجتماعي في مجمله هو مجموعة من القواعد والمعايير الرسمية وغير الرسمية المنظمة للسلوك الإنساني، والتي تعمل على تنظيم وتوجيه سلوك الأفراد في المجتمع من خلال مجموعة من الوسائل التي تحدد أنماط السلوك المقبول وغير المقبول اجتماعيا .

من أهم فرضيات هذه النظرية أن الانحراف ناجم عن فشل الضوابط الشخصية الداخلية والاجتماعية الخارجية في إيجاد الاتساق بين السلوك وبين المعايير الاجتماعية .

يري بريدمير وستيفانسون أن هناك نوعين من العمليات الكبرى التي تجعل الناس يمتثلون للقواعد النظامية وهما (عدلي عصمت 2009 ص396 -398) :

- التنشئة الاجتماعية منذ مراحل الطفولة المبكرة التي تعد الفرد للحياة الاجتماعية المقبلة التي سيتعامل فيها مع آخرين من غير أسرته. فالتنشئة الاجتماعية تعلم الطفل قيم المجتمع ومعاييره الأساسية التي سيشترك فيها مع غيره عندما يكبر وتجعله متشابها في خطوط شخصيته الأساسية مع أعضاء المجتمع الذي سيعيش فيه.

- ميكانيزمات الضبط الاجتماعي التي تعمل على تنظيم الأشياء للحيلولة دون وقوع الانحراف أو إثارة أي عامل من عوامله ويعرفانها بأنها الترتيبات الاجتماعية التي تمنع مثل هذه التوترات أو تمنعها من أن تؤدي إلى الانحراف.

تنطلق نظريات الضبط الاجتماعي على غير بقية النظريات السوسيولوجية للجريمة من التساؤل: لماذا يمتثل الناس ؟ وبالتالي تهمل التركيز على الأسباب الحقيقية للجريمة والتي يمكن أن تؤول إلى عوامل غير العوامل التربوية وتركز على دور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية من الجريمة كإجراء استباقي ومكافحتها في حين أن القضاء على الجريمة يكمن في القضاء على مسبباتها.

3.2. الجريمة في ضوء الرابط الاجتماعي

يشير الرابط الاجتماعي إلى مجموع العلاقات التي تربط الأفراد الذين ينتمون إلى نفس الجماعة الاجتماعية والذين يؤسسون قواعد اجتماعية بين أفراد أو مجموعات مختلفة. وحين يستخدم بصيغة الجمع (الروابط الاجتماعية) يشير إلى العلاقات الاجتماعية القائمة والمجسدة والتي تم مسبقا نسج الرابط الاجتماعي بينها(André Akoun et Pierre Ansart 1999 ص 307)

طرح هرشي صورة أكثر وضوحا فيما يتعلق بالروابط الاجتماعية فبدل الجزم بان الأفراد منحرفين أو متوافقين فان السلوك يعكس درجات مختلفة من الأخلاقيات. ويشكل الارتباط بشيئ خارج الذات حاجزا أمام الانحراف وإتباع السلوك الأخلاقي.

فالرباط الاجتماعي الذي تعمل التنشئة على توثيقه هو المسؤول عن الامتثال للمجتمع ،وان الانحراف والجريمة مظاهر لضعف هذا الرابط والامتثال والانضباط مظاهر لقوته وفعاليته (بن عبد المحسن التويجري أسماء بنت عبد الله2011 ص55)

وذهب هرشي إلى أن الرابطة الاجتماعية تتميز بأربع عناصر (السمري عدلي محمود 2011 ص 258-260)

- الارتباط وهو من أهم عناصر الرابطة فقوة الارتباط التي تربط الفرد بالآخرين أو المؤسسات يمكن أن تمنع من وقوع الانحراف.

- الاندماج ويعني درجة الفاعلية والوقت والطاقة المتاحة للسلوك التقليدي وغير التقليدي،فالأفراد المنشغلين بالأنشطة التقليدية ليس لديهم الوقت لممارسة السلوك المنحرف لأنهم مرتبطون بمواعيد لا يمكن مخالفتها، ليس لهم وقت للتفكير في السلوك المنحرف.كما أن

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

اندماجهم في الأنشطة التقليدية المشروعة يدعم الجانب السوي من شخصيتهم، وتلعب وسائل الترفيه المشروعة دورا هاما في الحد من الانحراف .

- الالتزام إذ يعد الخوف من النتائج عاملا هاما لكبح الرغبة في خرق القانون والالتزام بالامتثال له. فعندما يتخذ الفرد قرارا بسلوك معين تمتد نتائجه إلى أنشطة واهتمامات أخرى،وإدراكه لأثار سلوكه على اهتماماته والتزاماته في مجالات حياته تمنعه من السلوك المنحرف.

- العقيدة ومعناها الايمان بان قوانين المجتمع عادلة مما يجعله يحترم قواعد ومعايير المجتمع ويشعر بالتزام أخلاقي لطاعتها.

تركز هذه النظرية على وجود نظام أخلاقي قائم وإطار مرجعي تقليدي في المجتمع وان المؤسسات الاجتماعية هي همزة الوصل التي تسمح للفرد بالتشبع بالنظام الأخلاقي للمجتمع وبالتالي تزيد من قوة الرابطة بين الأفراد والمجتمع وتتضمن عناصر الارتباط بالآخرين والالتزام والاندماج في الأنشطة التقليدية والإيمان بقيم المجتمع وكلما ضعفت هذه المؤسسات أو انحرفت عن أداء أدوارها فان الرابطة التي تربط الأفراد بالرابط الأخلاقي تضعف ومن ثم ينتشر الانحراف في المجتمع.

4.2. الجريمة في ضوء الإحتواءات الداخلية والخارجية

يشير مفهوم الإحتواءات الى مجموع العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى تحصين الفرد من الوقوع في الانحراف وتستمد مصدرها من عملية التنشئة الاجتماعية حيث تتشكل شخصية الفرد وتنمو لديه قوة الضبط الذاتي.

وجه العالم ريكسلر اهتمامه في كتابه مشكلة الجريمة 1960 لقضايا تجريم الأفعال الإنسانية وكيف تصل إلى أجهزة العدالة ومن خلال دراساته التتبعية مع زميله دينيز لمجموعتين من الأطفال امتدت لأربع سنوات ،توصلا إلى أن المجموعة الأولى التي وصفها زملائها ومعلميها بالطيبين لديهم بصور جيدة عن الذات،بينما يتميز الأطفال الذين وصفوا بالسيئين بصورة سيئة عن الذات.وأرجعا القضية إلى عملية التنشئة الاجتماعية.

بنيت نظرية الاحتواء على مفهوم الرقابة الداخية والخارجية والذي أطلق عليه ريكسلر الاحتواء الداخلي والخارجين وذهب إلى ابعد من ذلك لتشمل نظريته العوامل التي تدفع الشباب إلى ارتكاب أعمال الجنوح من قبيل الدافعات أو الساحبات نحو الانحراف. والافتراض الأساسي في نظرية الاحتواء هو أن الدافعات أو الساحبات الداخلية والخارجية ستنتج السلوك المنحرف ما لم يتم مواجهتها من قبل الاحتواء الداخلي والخارجي. فعندما تكون الدافعات إلى الانحراف قوية والاحتواء ضعيف فانه من المتوقع حدوث الجريمة والانحراف (كريستين سيلر و رونالد اكيرز2013 ص 169)

تتكون الاحتواء الداخلية من مفهوم الذات الجيد والضمير الأخلاقي..

أما الإحتواءات الخارجية فتتضمن الإشراف والتأديب الأسري والمدرسي والارتباط بالجماعة وغيرها.

وتتشكل الضغوط الداخلية من عوامل شخصية مثل السلوك العدائي والتوتر والثورة والحاجة إلى الإشباع الآني وغيرها .

وتشمل الضغوط الخارجية الشروط الحياتية الصعبة كالفقر والحرمان والبطالة وعدم الشعور بالأمن والفرص المحدودة وعدم المساواة وغيرها.

وأخيرا عوامل الجذب الخارجية وهي تشمل رفاق السوء والعضوية في ثقافات فرعية أو جماعات منحرفة واثر وسائل الإعلام وغيرها.

ويرى ويكسلر أن الإحتواءات الداخلية هي الأهم في المكونات لسبب أن الإنسان يقضي اوقاتا طويلة بمفرده ، وبشكل عام فان الأطفال الذين يتعرضون لاحتواءات داخلية وخارجية يكونون اقل ميلا نحو الانحراف والجريمة.

لقد ابرز الباحث دور الإحتواءات الداخلية والخارجية في احتواء الأفراد وتحصينهم من تأثير الضغوط الداخلية السيكولوجية والضغوط الخارجية لكن كثيرا ما يميل الشباب رغم هذه الإحتواءات إلى تجريب سلوكات غير سوية في مرحلة الشباب وقد اعتبر دافيد ماتزا أن كل الشباب من مختلف الطبقات لديهم قيم خاصة يسعى هؤلاء من ورائها إلى الإثارة والمغامرة والتمتع.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5.2. الجريمة في ضوء الضبط الذاتي

يشير مفهوم ضبط الذات إلى قدرة الفرد على تجاوز رغباته الداخلية وحاجاته الملحة حتى ينسجم بشكل مناسب مع متطلبات ومعايير المجتمع، إذ يستطيع الأفراد الذين يتمتعون بمستوى عال من ضبط الذات التحكم في دوافعهم وحاجاتهم وسلوكاتهم وتوجيهها بما يتوقعه المجتمع وبالتالي حماية أنفسهم من العقوبات.

في التسعينات استبدل هارشي وزميله جونفردسون مفهوم الرباط الاجتماعي بمفهوم الضبط الذاتي في تفسير الانحراف والجريمة (الوريكات عابد عواد 2008 ص 218-219) واستند على مقولة أن الأفراد الذين يتمتعون بضبط مرتفع للذات اقل ميلا وبكافة الفئات العمرية إلى الانخراط في السلوك المنحرف بينما أولائك الذين يتمتعون بضبط منخفض للذات أكثر ميلا لارتكاب الجريمة.فالضبط الذاتي المتدني مقترنا بوجود الفرص يؤدي إلى الجريمة إلا إذا كانت هنالك ظروف مانعة لذلك. وهكذا نجد أهمية واضحة لمفهوم الظروف الموفرة للفرصة قبل تدني مفهوم أو قلة الضبط الذاتي.

المصدر الرئيسي للضبط الذاتي المتدني هو التنشئة الاجتماعية غير الدافعة وغير المؤثرة ، فالأسرة التي ترعى أبناءها وتشرف عليهم بشكل مستمر تدرك تدني الضبط الذاتي وتقوم بمعاقبة أبناءها في حالة ارتكابهم لأفعال أو سلوكات منحرفة. وبالتالي تعمل على تنشئتهم في ضبط الذات فإنهم لن يقوموا بارتكاب الجرائم سواء في طفولتهم أو عندما يكبرون. مع أن هناك مؤسسات أخرى مسؤولة عن عمليات التنشئة إلا أن العالمين يؤكدان على أهمية الأسرة في تطوير مفهوم الذات لان ذلك قد استقر منذ زمن.

توصل هيرشي وجونفردسون إلى مجموعة سمات تميز أصحاب الضبط المنخفض وهي(ذياب البداينة وآخرون 2011 ص 30-31):

- التهور والاندفاع وتعني هذه السمة الاندفاع والتهور لتحقيق الإشباع الآني و النزعة نحو الاستجابة الآنية للمثيرات الملموسة في البيئة حيث يستسلم ذوو ضبط الذات المنخفض إلى إغراء الإشباع الآني، أما أصحاب ضبط الذات المرتفع فيكونون قادرين على إدراك العواقب.

- السهولة وذلك بانجرافهم إلى سلوكات غير مدروسة لإرضاء سهل وبسيط لرغباتهم حيث يفضل ذوو ضبط الذات المنخفض الطرق السهلة،ويتجنبون المهمات المعقدة، إذ ينقصهم الكد والمثابرة، ونقص اليقظة، والإصرار عند التصرف، أي أنهم يبحثون عن الإشباع السهل لرغباتهم، وتجنب المهمات المعقدة، وتفضيل المهمات السهلة.

- المخاطرة حيث أن ذووا الضبط الذاتي المنخفض يميلون إلى الإتيان بسلوكات محفوفة بالمخاطر، وعدم الحذر.

- الجسمانية إذ يتصف ذوو ضبط الذات المنخفض بالنزعة للنشاطات الجسمانية والمادية أكثر من النشاطات العقلية.

- التمحور حول الذات إذ يتسم ذووا ضبط الذات المنخفض بالانزواء والأنانية وعدم الاكتراث لمصاب الآخرين أو حاجاتهم، فجل اهتمامهم أنفسهم.

- المزاج يكون لدى ذوي ضبط الذات المنخفض تحمل قليل للإحباط، واستجابات جسدية أكثر من الاستجابات الفكرية للصراعات، والقدر الأدنى من التحمل للإحباط.

6.2. الجريمة في ضوء التفكك الاجتماعي

التفكك الاجتماعي هو عدم كفاءة النسق الاجتماعي أو فشله في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المرتبطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية(محمد عاطف غيث 1982ص88)

في مرحلة التفكك الاجتماعي قد يميل بعض أعضاء المجتمع إلى الاتجاهات السلبية وهذا الأمر قد يعطل بلوغ نهاية هذه المرحلة بسرعة أو قد يؤدي إلى خسائر اجتماعية كبيرة كثمن لتجاوز هذه المرحلة.(محمد عاطف غيث 1982 ص 92)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

لذا يمكن القول أن التفكك الاجتماعي عبارة عن حالة جديدة للمجتمع حين يجدالأفراد أنفسهم في مجتمع لا يتقاسمون فيه نفس معايير السلوك التي كانوا يتقاسمونها من قبل، كما أن توقعاتهم بالنسبة للسلوك فيما بينهم لايعد محل اتفاق أو اجماع. (عصام توفيق قمر واخرون2016ص27)

رسم بارك وبيرجس صورة متغيرة عن المدينة فالعلاقات الاجتماعية بها متغيرة وغير مستقرة والناس يجهلون هويات بعضهم البعض وروابطهم وصداقاتهم ضعيفة مما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي الذي يصبح مسؤولا عن الجريمة والانحراف الاجتماعي.

أما شو وماكي بعد دراستهما لظاهرة الجناح في مدينة شيكاغو في 1942توصلا أن الانحراف يتركز في المناطق التي تتجمع حول المنطقة التجارية المركزية. حيث تبين أن 25 بالمئة من أطفال هذه المناطق سبق وان سجلوا في سجلات الشرطة كمنحرفين في حين لا تزيد النسبة المماثلة في المناطق الأخرى عن 1 بالمئة كما لوحظ أن سكان هذه المناطق يعانون من مستوى معيشي متخلف وتغير سريع وصراع ثقافي نتيجة هذا التغير. وكشفت الدراسة انه في ظل تلك الظروف داخل المناطق المتخلفة يصعب سيطرة المجتمع على أعضائه نتيجة التفكك الاجتماعي وضعف الضوابط الاجتماعية داخله مما يجعل المجال ملائما للانحراف وتشيع نماذج السلوك الإجرامي و يتناقلها الأبناء من الآباء وتصبح هي النماذج الثقافية السائدة في تلك المناطق.(السمري عدلي محمد 2011 ص120)

وجدا من خلال دراستهما أن هناك مجموعة من الخصائص المميزة للمناطق مرتفعة الانحراف ومن هذه الصفات(الوريكات عابد عواد 2008 ص 132) التناقض السكاني و ارتفاع نسبة المولودين خارج البلاد.ووجود السيدات السود على رأس الأسر بدون رجال. وأيضا ارتفاع نسبة العائلات المعتمدة على المعونات مع انخفاض معدل المالكين لبيوتهم.وانخفاض معدلات الأجور للمساكن و ارتفاع نسبة التسرب المدرسي. وكذا ارتفاع نسبة الإصابات بالسل والاضطرابات العقلية وبارتفاع نسبة وفيات الأطفال مع ارتفاع معدلات المجرمين البالغين.

لا غلو إن سلمنا أن التغير الاجتماعي يؤدي إلى التفكك الاجتماعي والذي بدوره يقود إلى اللامعيارية وغياب الضوابط التي توجه طموحات وسلوكات الناس لكن اعتبار التفكك الاجتماعي كعامل مباشر للانحراف والجريمة فيه مبالغة.

7.2. الجريمة في ضوء الثقافات الفرعية

رغم تشابه طرائق السلوك وقواعد العرف والتقاليد الاجتماعية في المجتمع الكبير إلا أنه توجد اختلافات ثقافية يمكن أن تجمع بين مجموعة من الناس ذات خصائص معينة كالعرق أو الدين أو الانتماء السياسي أو غيرها تعكس المعارف والممارسات والسلوكات والتفضيلات لهذه المجموعة.

وتعرف الثقافة الفرعية بأنها الكل الذي ينطوي على متغيرات ثقافية توجد في أقسام معينة ولا تتميز الثقافات الفرعية بسمة أو سمتين منفصلتين بل إنها تشكل انساقا ثقافية متماسكة نسبيا وتقوم كمجموعة عوالم داخل العالم الأكبر المتمثل في الثقافة القومية (محمد جابر سامية، 2007 ص 109)

وينشا الصراع بين الثقافات المختلفة عندما تصطدم القيم الأخلاقية والاجتماعية السائدة في الجماعات الخاصة بقواعد القانون الجنائي الذي يمثل الثقافة العامة في المجتمع ككل.

وضمن هذا الإطار تقوم هذه النظرية على فرضية التناقض القيمي الذي يقوم بين ثقافتين إحداهما عامة والأخرى فرعية تقوم على هامشها. فانحراف الأحداث في الطبقة الدنيا يرجع إلى الإحباط الناتج عن الشعور بتدني مكانتهم الاجتماعية ونظرا لسيادة ثقافة الطبقة الوسطى التي تقوم على قيم معينة كالرغبة في الحراك إلى الأعلى وتحمل المسؤولية الشخصية للفشل والنجاح،احترام الوقت والتخطيط السليم وهذه السمات يفتقر لها أبناء الطبقة الدنيا بسبب نمط التنشئة الاجتماعية التي يمرون بها مما يجعلهم في منزلة اجتماعية اقل من غيرهم نتيجة عدم قدرتهم المنافسة في ثقافة لم ينشئوا عليها. ويشكل الشعور بالعجز وعدم الجدوى لديهم في مجاراة ثقافة الطبقة الوسطى

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

سببا في الانحراف والانضمام إلى عصابات الأطفال الجانحة تجمع أفرادا متجانسين في خصائصهم الفردية وظروفهم الاجتماعية و احباطاتهم. وتتشكل الثقافة الفرعية في هذه الحالة من مجموع السلوكات والتصرفات التي تصدر عن العصبة الجانحة التي ينضم إليها الطفل الجانح لأنها تحقق له اشباعات لم يستطع تحقيقها في مجتمعه وفي إطار طبقته الاجتماعية ويصبح الانحراف هو محاولة الطفل للتوافق مع معايير طبقة جديدة تماثله في الظروف وتوفر له فرصة الحصول على المكانة الاجتماعية وتمكنه من الانتقام من مجتمع الطبقة الوسطى.

استخدم كوهين مفهوم رد الفعل ليشير أن هناك طريقة معينة في الحياة قد أضحت نمطا تقليديا بين الأحداث الجانحين وينتشر هذا النمط بصفة خاصة في المناطق المفككة والمنهارة في المدن الكبيرة .

وقد أكد أن الثقافات الفرعية توجد بشكل واضح في المجتمعات ذات التمايز الحقيقي حيث تتشكل عندما يقارن المنحرفون مكانتهم الدنيا مع الطبقة الوسطى فينشا لديهم رد فعل يتخذ شكل الإنكار لقيم الطبقات المتوسطة وبالتالي الانحراف عنها(المشهداني أكرم 2005 ص 142)

و قام بمراجعة الدراسات التي تمت عن الأحداث وخلص إلى أن هذا النمط من السلوك ينتشر في الطبقات والأحياء الفقيرة . ووجد أن سلوك تلك العصابات يتميز باللاجدوى والسلبية واللاعقلانية مثل أن يسرق الحدث إرضاء لأفراد عصابته أو لاغاضة الآخرين.

وذهب كوهين إلى أن كل فعل إنساني بما فيه الجانح هو سلسلة مستمرة من الجهود التي يبذلها الفرد لحل مشاكله وما يعترضه من مواقف وعادة ما يتردد الفرد بين أن يفعل أو لا يفعل وسوء اختيار الحل يولد توترات جديدة تتطلب بدورها البحث عن حلول جديدة.

إن من يحدد بنية ونمط البناء الفوقي هي الطبقة المسيطرة اقتصاديا وبالتالي هي تحدد نمط الثقافة وتضع شروط الانتقاء وهي التي تصيغ التشريعات والقوانين ومن هذا المنطلق فان الكثير من الجرائم تصنف في فئة المخالفات يترتب عنها إتاوات مالية وهي الجرائم التي يكثر ارتكابها من طرف الأغنياء بيد أن الجرائم التي يرتكبها الفقراء تصنف في خانة الجنايات والتي يترتب عنها السجن وقد تصل إلى الإعدام في بعض البلدان وبهذه الصفة ينفذ أبناء الطبقات الغنية وذوي الياقات البيضاء من العقاب ولا تسجل أفعالهم في الإحصائيات الجنائية. ولهذا وجهت انتقادات لهذه النظرية بتركيزها على جرائم الفقراء وإهمال جرائم الطبقات الوسطى والغنية .

8.2. الجريمة في ضوء الوصم الاجتماعي

الوصمة هي صورة ذهنية سلبية تلصق بالفرد يتبعها نعت صريح ناتج عن ارتكابه سلوك غير سوي خارج عن قيم ومعايير الجماعة أو المجتمع ومن ثم يصنف في مجموعة تحمل نفس الصفات والسمات والتي تؤدي لفقدانه مكانته الاجتماعية والتمييز ضده في التعامل.

غالباً ما ينحصر الاهتمام في البحوث الاجتماعية الخاصة بالجريمة في كيفية نشوء الفعل الإجرامي مغفلة التطرق إلى ردود فعل المجتمع اتجاهها.

وجاءت نظرية الوصم لتؤكد دور المجتمع في حدوث الجريمة من خلال وضعه لقيم تحدد إطار السلوك المقبول اجتماعيا ،ومنه وصم كل من يخرج عن ذلك الإطار، وتقوم هذه النظرية على فرضيتين أساسيتين :

أن الانحراف لا يقوم على نوعية الفعل وماهيته بقدر ما يقوم على نتيجة ما يوصف به الفاعل من قبل المجتمع.

أن الانحراف عملية اجتماعية تقوم بين طرفين الفعل الانحرافي وردة فعل المجتمع تجاه ذلك الفعل ووصمه بالانحراف من جانب آخر.

بين ايدوين ليمرت أن السلوك الانحرافي لا يتكون دفعة واحدة وإنما يتشكل على مراحل ليكون صورة متكاملة عن الانحراف(أبو توتة عبد الرحمان 2007 ص 122-123):

مرحلة الانحراف المبدئي وهو السلوك الأولي الذي يصدر عن الفرد كبادرة لاختبار رد فعل المجتمع.

مرحلة قيام ردود فعل المجتمع التي تأخذ شكل عقوبات اجتماعية معينة.

مرحلة تكرار الانحراف الأول وزيادة نسبته.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مرحلة قيام ردود فعل اجتماعية أكثر شدة وقسوة ورفض اجتماعي للسلوك.

مرحلة ازدياد الانحراف للرد المباشر على موقف المجتمع نحو الفرد المنحرف ومواجهة وصمة المجتمع بالجريمة.

المرحلة التي يتقبل فيها الفرد بمركزه الاجتماعي الجديد كشخص مجرم ومنحرف ومحاولة التوافق مع شخصيته ودوره الجديد كشخص منبوذ اجتماعيا.

ويرى هاوارد بيكر أن الجماعة الاجتماعية تخلق الانحراف بواسطة صنع القواعد التي يمثل خرقها أو انتهاكها انحرافا. فالانحراف لا يعتبر خاصية لفعل يقوم به الفرد، إنما هو نتيجة تطبيق هذه القواعد على الشخص المذنب. والمنحرف هو الشخص الذي نعت بهذه التسمية والسلوك الانحرافي هو السلوك الذي أعطاه الناس هذه التسمية(سامية محمد جابر 2007 ص 163)

بتأكيدها على ردود فعل المجتمع إزاء المجرم والتي تؤدي به إلى تكرار السلوك الإجرامي فإنها أغفلت تفسير هذا السلوك الإجرامي من منطلق العوامل الأخرى المسببة له والذي تكون نهايته وصم الشخص بأنه مجرم. فالوصم يأتي في المرحلة الأخيرة بعد تدخل عدة متغيرات وعوامل لتدفع المجرم إلى سلوك غير مقبول اجتماعيا

9.2. الجريمة في ضوء المخالطة الفارقة

يشير مفهوم المخالطة الفارقة إلى مجمل العلاقات التي تربط الفرد بالآخرين في محيطه الاجتماعي والتي تحدد وتوجه سلوكه وتشكل مصدرا للتعلم.

قام ايدوين سوترلند Edwin Sutherland بانتقاد البحوث التي جرت في مجال الانحراف والجريمة لأنها لا تهتم إلا بالجنوح المسجل والمكرر، وقد صاغ نظريته المخالطة الفارقة التي طبعت السوسيولوجيا الأمريكية مدة ربع قرن .وتحمل هذه النظرية تأثيرات تارد في جزء كبير منها والذي جاء بنظرية الإيحاء والمحاكاة فالإنسان لا يولد مجرما بل يتأثر بتصرفات المحيطين به ويرتكب الجريمة بإيحاء منهم وتقليدا لهم وان أنماط تعلم الجريمة تماثل أنماط تعلم أي خبرة أخرى من خبرات الحياة..

يرى ايدوين سوترلند أن السلوك الإجرامي يكون بالتعلم الذي يتم عن طريق مخالطة الآخرين والتفاعل معهم في الجماعات المتميزة بالقرب والألفة والتأثر بتوجيههم نحو تصرف معين في مواقف معينة واعتناق اتجاهات ودوافع ومبررات هذا التصرف ، حيث يحدث التوجه نحو السلوك الإجرامي إذا رجحت كفة المفاهيم المحبذة لانتهاك القانون على كفة المفاهيم المحبذة للسلوك الذي يقره المجتمع والمخالطة التي يقصدها تتراوح في درجتها وفقا لأربع أسس هي مدى تكرارها ، دوامها، أفضليتها وعمقها (علي بدرالدين 1987 ص 23).

وقد حدد سبع عوامل تدفع الطفل لارتكاب السلوك الجانح(السمري عدلي محمود 2011 ص 152-153) :

- يشاهد الطفل داخل المنزل المواقف والأنماط والنماذج السلوكية المنحرفة وبمرور الوقت فانه يتعلم ويكتسب هذه الأنماط السلوكية المنحرفة. كما انه قد يتعرض لتأثير الأطفال المتماثلين معه في السن والجنس والذين يمثلون نماذج سلوكية منحرفة مما قيد يفوق تأثير الوالدين عليه.

- لموقع المنزل تأثير على أنماط السلوك التي سوف يتفاعل معها الطفل ، فإذا كان السكن يقع في بيئة منحرفة فان احتمال تفاعل الطفل مع تلك النماذج المنحرفة سيصبح قويا. عكس ما يحدث إذا كان المنزل يقع في منطقة يقل فيها الانحراف، كما أن الانتماء إلى طبقة دنيا اجتماعيا واقتصاديا وقد يؤثر بدرجة كبيرة على تفكير الطفل ومدى استعداده لتقبل القيم الموجودة في المجتمع.

- يحدد المنزل قيم الأشخاص ويحدد نوع الأشخاص الذين يمكن إقامة علاقات معهم، فقد يتعلم الطفل تجنب المهاجرين الجدد وأفراد الطوائف ورجال الشرطة وغيرهم.

- قد يطرد الطفل من المنزل لسلوكه السيئ وبهذا ينعزل عن جماعته المرجعية السوية (الأسرة) ولا يمارس دوره كعضو عامل في جماعة متكاملة ، فانعزال الطفل عن الأسرة قد يزيد من احتمال ارتباطه بالأنماط السلوكية المنحرفة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- قد يؤدي فشل عملية التنشئة الاجتماعية إلى إخفاق الطفل في معرفة السلوك المنحرف الواجب عليه تجنبه والسلوك السوي الواجب إتباعه.

- إذا لم يتعلم الطفل الطاعة في المنزل من خلال عملية التنشئة الاجتماعية فان ذلك يؤدي به إلى استنكار السلطة بصفة عامة.

- يمارس التوتر النفسي والاضطرابات العاطفية داخل المنزل تأثيرا كبيرا على الأطفال، وهنا يعد السلوك المنحرف رد فعل لما يسود المجتمع من تفكك واضطراب.

إذا كان الاقتران بجماعة من المجرمين هو السبب الدافع إلى السلوك الإجرامي ، فكيف يمكن أن نفسر السلوك الإجرامي الأول الذي قام به مجرم لم يقترن بجماعة من المجرمين ، وأخيرا أنه إذا كانت هناك حالات يجرم فيها الفرد نتيجة احتكاكه بطائفة من المجرمين ، فربما أقدم على ذلك لأن تكوينه النفسي الداخلي يسمح له بتقبل تلك المؤثرات الخارجية ، وليس فقط بسبب احتكاكه بمن سبق لهم الإجرام.

ومن الانتقادات التي يمكن تسجيلها فيما يخص هذه النظرية ايضا انه أعطى أهمية وأولوية لتأثير المحيط الإجرامي في عملية التنشئة الاجتماعية على حساب المحيط العام في المجتمع كما انه أولى أهمية كبيرة لتعلم السلوك الانحرافي والاتجاهات المرتبطة به أكثر من تعلم السلوك السوي في حين أن الفرد في المجتمع ومن خلال ممارسة حياته اليومية يصادف أنماط ممتثالة وأنماط غير ممتثلة وبالتالي لم يوضح كيف ترجح كفة الانحراف على حساب الامتثال في هذه الحالات.

3. واقع الجريمة في الجزائر

سجلت الجزائر ارتفاعا للجريمة على مر السنوات حسب قاعدة البيانات نامبيو على المستوى العالمي والذي يتضمن تصنيف للدول بترتيبها تنازليا حسب معدلات الجريمة بأشكالها المختلفة، ويصدر المؤشر بصورة نصف سنوية ، إذ يجري العمل عليه طوال العام، وينشر تقريرا عنه كل ستة أشهر. ويمثل مؤشر الجريمة تقديرا للمستوى العام للجريمة في بلد معين. وتعتبر مستويات الجريمة الأقل من 20 منخفضة للغاية ، ومستويات الجريمة بين 20 و 40 منخفضة ، ومستويات الجريمة بين 40 و 60 متوسطة ، ومستويات الجريمة بين 60 و 80 مرتفعة ، ومستويات الجريمة أعلى من 80 عالية.

وبتتبع هذا المؤشر للسنوات الخمس الأخيرة في الجزائر يتبين ارتفاع متزايد للجريمة وأنها تقع ضمن الفئة المتوسطة في معدل الجريمة مما يدق ناقوس الخطر أمام الأجهزة الأمنية لمكافحتها والتصدي لها، و أمام المؤسسات الاجتماعية للقيام بدورها التربوي ،التوعوي والتحسيسي لوقاية المجتمع ومواجهة استباقية للجريمة.

والجدول الموالي يبين تطور مؤشر الجريمة في الجزائر خلال السنوات الخمس الأخيرة:

2017	2018	2019	2020	2021
%49.57	%50.82	%54.41	%50.41	%51.88

المصدر: https://fr.numbeo.com/criminalité/classements-par-pays

ويؤكد هذا الواقع إحصائيات مصالح الأمن الوطني حيث سجلت تزايدا محسوسا في كافة أنواع وأنماط الجريمة خلال سنة 2020 مقابل زيادة في وتيرة ومردود المجهودات المبذولة لمحاربتها.فخلال تقديم الحصيلة السنوية لنشاطات مصالح الشرطة القضائية، بالمدرسة العليا للشرطة بالجزائر، كشف مدير الشرطة القضائية أن عدد القضايا المسجلة والخاصة بمختلف أنواع الجريمة تقدر ب171 258 قضية سنة 2020 تورط فيها 200 246 شخص، تم من بينها معالجة 777 184 قضية، أي بنسبة 57،71%.

وأوضح أن المؤشرات الرئيسية للجرائم المسجلة خلال سنة 2020 مقارنة مع 2019 تظهر جليا وجود تزايد محسوس في مستوى كافة أنواع وأنماط الجريمة وتم سجيل زيادة في وتيرة ومردود المجهودات المبذولة لمحاربتها.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وذكر أن هذه القضايا الإجرامية تتعلق خصوصا بالجنايات والجنح ضد الأشخاص والممتلكات وجرائم المخدرات والجرائم الاقتصادية والأسرة والآداب العامة، إلى جانب الجرائم السيبرالية.

وعن جرائم المخدرات، أشار إلى تسجيل 46047 قضية خلال سنة 2020، أي بزيادة تقدر ب 39،20 %مقارنة مع سنة 2019. وقد تورط في هذه القضايا أزيد من 560 ألف شخص.

كما كشف عن ارتفاع قضايا الجرائم السيبرالية إلى 5163 قضية سنة 2020 بعد أن كانت تقدر ب 4210 قضية في 2019، يتعلق مجملها بالمساس بالأشخاص والأنظمة المعلوماتية والنصب والاحتيال والإرهاب المعلوماتي وإباحية الأطفال ونشر محتويات تحريضية.

وبخصوص العنف ضد المرأة، تم تسجيل 6782 قضية من بينها 4839 تتعلق بالعنف الجسدي و 163 أخرى بسوء المعاملة.(كالة الأنباء الجزائرية 27 جانفي 2021)

فخلال الثلاثي الثاني من سنة 2020سجلت المديرية العامة للأمن الوطني 56530 قضية وتمكنت ، من حل القضايا الجنائية التي تورط فيها 55074 مشتبه فيه.

وتتصدر هذه القضايا جرائم المساس بالأشخاص بـ 18447 قضية، 15335 قضية تتعلق بالمساس بالممتلكات، و10677 قضية تخص الاتجار غير المشروع بالمخدرات، و 6565 قضية ترتبط بالمساس بالشيء العمومي.و 3241 قضية تتعلق بالجرائم الاقتصادية و المالية و1546 قضية تندرج ضمن الجرائم السيبرانية و 719 قضية آداب عامة.(وكالة الأنباء الجزائرية،18 جويلة 2020)

وتذكر الأرقام أنه في قضايا الإجرام العام والمنظم، يحتل العاطل عن العمل صدارة المتورطين، ثم العامل اليومي، والموظف الدائم، والطالب على التوالي، بينما مست مختلف الفئات العمرية بـ3.8 % بالنسبة إلى الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، و57.3% بين 18 و30 سنة، و25.63% بين 30 و40 سنة، وتجاوزت نسبة المتورطين الذين فاقت أعمارهم 40 سنة 13 %، وقدرت نسبة المتورطين من جنس ذكر 97.8 %، و2.20 % (علي ياحي 10 يوليو 2020)

وبقراءة هذه الأرقام يتبين تزايد معدلات الجرائم التقليدية وخاصة الواقعة على الأشخاص مع ارتفاع للجرائم المستحدثة أيضا كجرائم الاتجار بالمخدرات والجرائم الاقتصادية والجرائم الالكترونية والتي يتغير فيها ملمح المجرم فهو يختلف عن المجرم التقليدي الذي اعتاد على ارتكاب نوع محدد من الجرائم العادية نظرا لظروف أحاطت به كونه غير متكيف اجتماعيا مستخدما بذلك أدوات تقليدية للوصول إلى هدفه حتى ولو اضطر إلى استخدام العنف عكس المجرم الحديث الذي سخر التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصولا إلى هدفه اذ يتسم بالتخصص والذكاء والاحتراف كما لا يميل إلى العنف ولا يستخدمه خاصة وانه لا يواجه عند ارتكابه لهذه الجرائم شخصا حقيقيا بل يتعامل مع وسائل تقنية متطورة يسخرها لتنفيذ جريمته و يغلب عليه طابع التكيف الاجتماعي إذ يتعايش مع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه ولا يظهر العداء للمجتمع.

من المعلوم أن الجريمة كظاهرة اجتماعية لا يمكن القضاء عليها لكن زيادة معدلاتها وتطورها يمثل مشكلة اجتماعية تهدد المجتمع واستقراره وتكبح نموه وتطوره بما تشكله من عائق في وجه تنمية المجتمع وتقدمه زيادة على ارتفاع عدد الضحايا وسيطرة الخوف والرهاب مما يؤثر على جودة الحياة الإنسانية ويثير القلق والتشاؤم من مستقبل قد تصل فيه الجرائم إلى مداها البعيد.

شكل الانفتاح السريع على العالم خاصة الغربي الرأسمالي، نظرا للتقنيات الجديدة، ووسائل الاتصال و المواصلات تهديدا للدول بنقله منظومة سلوكيات جديدة شهدت إقبالا عليها وتقبلا في مجتمع وقع بين فكي التقاليد والحداثة فتعولمت ثقافة الجريمة كما تعولم الاقتصاد والإعلام وغيرهما مما أدى إلى انتشار أنماط من الجرائم كانت في وقت قصير حكرا على العالم الغربي.

كما هيئت العوامل الداخلية الأوضاع لزيادة معدلات الجريمة وانتشارها في كل الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية. فكان للتغيرات السريعة التي شهدتها الجزائر في العقود الأخيرة أثرا على كبيرا على المجتمع إذ أدى انهيار المؤسسات الاقتصادية وتسريح العمال إلى

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

اضطراب في وتوزيع الناس على المهن المختلفة ولم تتمكن هذه الفئات المسرحة من التكيف مع الوضع الجديد وأصبحت المطالب غير محققة وغير نظامية وعجز الوعي الجمعي على ضبط سلوكات الأفراد مما هيا الظروف لحدوث الجريمة .

ومع رغبة أفراد المجتمع في تحقيق أهداف كالعمل والاستقرار وقلة الفرص التي طبعت تلك الفترة جعلت البعض منهم يستغل فرصا غير مشروعة لتحقيق .

كما أن الجزائر عرفت اللامعيارية في أعلى صورها سنوات التسعينيات. فتغيرت أهداف البعض وخرجت عن إطار الأهداف الثقافية المتعارف عليها والتي اقرها المجتمع وتغيرت الوسائل وساد الصراع بين فئات المجتمع وعمت جرائم القتل والتخريب.

وقد أدت هجرة العائلات هروبا من المناطق النائية والقرى المنعزلة بحثا عن الأمن المفقود وتمركزها في الأحياء الفقيرة والهامشية وانتشار البطالة بين صفوف الشباب والتسرب المدرسي إلى نشوء أحياء مفككة اجتماعيا ساهمت بشكل كبير في نشوء ثقافات فرعية على هامش المجتمع تمجد النجاح في مجتمع المدينة بأي وسيلة كانت.

و شكلت الأحياء الجديدة في إطار السياسة الاجتماعية للسكن تركيزا تجمعا لفئات اجتماعية غير متجانسة في المدن والأحياء الجديدة التي تم تشييدها خارج إطار مراكز المدن مركزا لنقل الجريمة إلى هذه الأحياء نتيجة انتقال عصابات الأحياء المرحلون في إطار السكنات الاجتماعية وصراعهم للسيطرة وبسط نفوذهم على العصابات الأخرى على هذه الأحياء الجديدة واستغلالها في ممارسة نشاطاتها غير المشروعة في غياب الفرص المشروعة من تعليم وعمل وتركز النماذج الإجرامية في تلك المناطق والتي حققت بعض المكاسب مما وفر فرصا للمخالطة وتعلم السلوكات الإجرامية وحتى الاتجاهات المعادية للنظام والقانون.

وتتشكل هذه العصابات من الأفراد الذين لديهم سوابق عدلية وتعرضوا للوصم الاجتماعي وما ممارستهم للجريمة أمام أعين السكان إلا لتأكيد الهوية الإجرامية التي تم وصمهم بها وتقبلهم لها وازدياد توغلهم في عالم الجريمة.

ولوسائل الإعلام المرئية وما توفره من جرائم عنف وجنس ومغامرة وما تبثه من تمتع العصابات بامتيازات مادية وفيرة أثرا في توجيه ميولات ورغبات الشباب نحو هذا العالم العجيب.

كما أن لتغلغل الفساد في المجتمع في القطاعات الاقتصادية والخدمية والسياسية وتقاضي الرشاوى والعملات من طرف الموظفين وأعوان الدولة أثرا بالغا على انتشار جرائم الرشوة والفساد حيث سادت الأنانية الفردية وحب الثروة بغض النظر عن أساليب الحصول عليها وأدى انهيار نسق القيم إلى تفشي هذه الظاهرة وتغلغلها في السلوكات اليومية لأفراد المجتمع نتيجة اختلاط معايير التمييز بين الفساد وتدبير الحال.

وللعائدات الإجرامية التي تم جمعها من خلال العمل الإرهابي أو التجارة في الممنوعات أو غيرها من الجرائم دور في انتشار جرائم غسيل الأموال وتهريبها بوسائل تقليدية وحديثة إلى الخارج وبروز برجوازية جديدة في ثوب رجال أعمال.

كما عملت الظروف الاقتصادية المتدهورة وشح الموارد في البلاد إلى ميل الشباب وتوجهه إلى الهجرة غير الشرعية ووقوعه فريسة لعصابات تهريب البشر ومن ثم رواج هذه الجريمة التي اتخذت من البلد منطقة عبور إلى الضفة الأخرى من المتوسط.

4.النتائج

*نتائج الفرضية الأولى والتي مفادها: ينفرد التفسير السوسيولوجي للجريمة بمجموعة مفاهيم تشكل الخصوصية العلمية له.

فقد توصلنا من خلال تحليل مختلف النظريات السوسيولوجية إلى :

- أهمية المعايير الاجتماعية في ضبط سلوكات الأفراد ،فهي مؤشر لقياس درجة امتثال الفرد من عدمه وتتعرض للاضطراب أثناء التغيرات الاجتماعية السريعة وبالتالي يعجز العقل الجمعي حينها من توجيه سلوك الأفراد وضبط تصرفاتهم مما يكسبهم استعدادات للانحراف.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- يلعب عدم تكافؤ الفرص دورا في الانحراف حيث أن توفر الفرص المشروعة لأفراد المجتمع من الطبقة الوسطى دون بقية الطبقات يؤدي بأبناء هذه الأخيرة إلى البحث عن سبل غير مشروعة لتحقيق الأهداف.

- أهمية التنشئة الاجتماعية السوية في تشكيل احتواءات يمكنها تحصين الفرد من الضغوطات التي تدفعه لارتكاب الجريمة وترفع لديه مستوى الضبط الذاتي.

- دور الرابطة الاجتماعية والالتزام بنشاطات تقليدية في اندماج الفرد اجتماعيا وحمايته من الجريمة.

- دور الثقافات الفرعية في استيعاب الفشل الاجتماعي لأبناء الطبقات الفقيرة وتشكيل معايير موازية لاكتساب المكانة الاجتماعية والاعتراف الاجتماعي.

- يلعب الوصم الاجتماعي دورا مهما في الانتقال من الانحراف الأولي إلى درجة أعلى من الانحراف حيث يغير هوية الأفراد ويؤدي إلى تقبلهم لهذه الهوية الجديدة والتصرف وفقا لها.

- دور التعلم والمحاكاة في الوقوع في الانحراف حيث يسقط الطفل في عالم الانحراف حينما يعايش مواقف ونماذج سلوكية منحرفة داخل المنزل وخارجه بصورة متكررة ودائمة تجعله يخفق في التمييز بين أنماط السلوك الحميدة والمنحرفة.

*نتائج الفرضية الثانية التي فحواها: تشكل التحولات التي عرفها النظام الاجتماعي في الجزائر أثرا على ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع.

تبين أن التغيرات الكبرى التي عرفها النظام الاجتماعي في الجزائر قد أثرت في الظاهرة الإجرامية من النواحي التالية:

- نوعية الجرائم حيث عرف المجتمع أنواعا جديدة من الجرائم هي جرائم الاتجار بالمخدرات والجرائم الالكترونية والجرائم الاقتصادية والمالية كما بينتها الإحصائيات المعروضة مما يبرز اثر العولمة وتداعياتها السلبية على المجتمع.

- حجمها حيث سجلت الإحصائيات ازدياد معدل الجريمة من سنة لأخرى

- ملمح الجناة حسب السن فئة الشباب بين 18 و30 سنة هي الفئة الأكثر تورطا في الجريمة وحسب الملمح المهني فالعاطلون على العمل والعمال باليومية هم الفئة الأكثر ارتكابا للجريمة مما يبرز اثر التحولات الاقتصادية وقلة فرص العمل في ارتكاب الجريمة.

- نوع الضحايا فيها ويمثل الأشخاص والممتلكات الضحايا الأكثر تعرضا للجريمة وهو ما يبرز اثر أسلوب الحياة والنشاط الرتيب في الوقوع كضحية .فتغير نمط الحياة وخروج المرأة والرجل للعمل غير فرص الجريمة فالأنشطة الروتينية خارج البيت تؤدي إلى وجود اتصال بين المجرم والضحية وتخلق نقطة التقاء بين المجرم صاحب الدافع والأهداف المناسبة وغياب الحراسة.

- كما يسجل ارتفاع الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي حيث يسجل ارتفاع الجرائم ضد المرأة في المجتمع الجزائري وهذا يرجع للتغيير الذي حدث في المجتمع الجزائري وخروج المرأة للعمل والتعليم واستقلاليتها مما خلق فرصا للجناة.

خاتمة

خلاصة القول أن المقاربات السوسيولوجية للجريمة انطلقت من كون الجريمة عن ظاهرة اجتماعية موجودة في كل المجتمعات وفي مختلف الأزمان، وركزت في دراساتها على جرائم الأحداث والمراهقين و أبرزت دور التنشئة الاجتماعية في تمثل السلوكات المقبولة اجتماعيا أو رفضها وشكل التفكك الاجتماعي مفهوما مركزيا في تفسير الجريمة كما أن كل النظريات ركزت على أن الانحراف هو خروج عن القواعد الاجتماعية التي وضعها المجتمع.

فالسلوك الإجرامي هو سلوك مكتسب يمكن تعلمه من خلال التقليد والتعليم والاختلاط بالآخرين، وينطبق على تعلمه ما ينطبق على تعلم أي نوع من السلوك الإنساني. ويربط أصحاب هذا الاتجاه الجريمة والانحراف بنوعية النظام الاجتماعي والثقافي السائد، ومدى قناعة الأفراد واحترامهم لهذا النظام. ويدلل الكثير من علماء هذا الاتجاه أن الجريمة والانحراف تزداد مع تحرر الفرد من القيم السائدة في مجتمعه ومن تبنيه لقيم جديدة لا تلقي الاعتراف الاجتماعي. بينما يزداد الأمن الاجتماعي في المجتمعات التي تزداد فيها الروابط الاجتماعية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

القائمة والالتزام والاندماج في نشاطات اجتماعية وتحوز الثقافة الاجتماعية على اهتمام كبير في تفسيراتهم إذ تشكل الثقافات الفرعية تهديدا للمجتمع باعتبار حامليها فشلوا في تحقيق الامتثال والنجاح في إطار الثقافة الرسمية.

وباستقراء واقع الجريمة في المجتمع الجزائري تبين تزايد معدلاتها وبروز جرائم جديدة على المجتمع كانت نتيجة للعولمة حيث تم على إثرها عولمة الجريمة والنمط الإجرامي.وأثرت التغيرات التي عرفها المجتمع على سلوك الأفراد في ارتكابهم للجرائم فساهمت البطالة وقلة فرص العمل أمام الشباب في وقوعهم في الإجرام كما اثر تغير نمط الحياة في نوع الضحايا.

وتأسيسا على هذه النتائج توصلنا إلى أن:

- دراسة الجريمة في ظل متغيرات معينة واعتبار أنها تشكل وحدها عوامل للجريمة هو تفسيرا قاصرا مما يتطلب ضرورة النظرة التكاملية للسلوك الإجرامي.وبتضافر جهود العلماء في مختلف التخصصات يمكن تفسير الجريمة ومنه توجيه سياسات الوقاية والمكافحة وتحقيق الأمن المجتمعي.

- من خلال السيطرة والتحكم في المتغيرات التي تم دراستها يمكن التحكم في معدلات الجريمة وتخفيض آثارها ومخاطرها على المجتمع وذلك بتوجيه التغيير الاجتماعي وفق خطط مدروسة في إطار برامج تنموية تراعي ظروف كل فئات المجتمع ويساهم فيها الجميع ويستفيد من عائداتها الجميع.

- الاتفاق حول مشروع مجتمع يجمع كل الأطياف والثقافات ولا تهمش فيه أي فئة اجتماعية أو عرقية أو سياسية حتى تجد كل فئة مطلبها وغايتها ضمن إطار متفق عليه ووسائل متاحة للجميع وتكافؤ للفرص أمام الجميع.

- ضرورة التكفل المبكر بأصحاب الاستعدادات والميولات غير السوية بواسطة برامج إرشادية تقدم في المؤسسات التربوية ودور الشباب.

- التكفل بالمتسربين من المدارس وتوجيههم إلى مراكز تكوين مهني وتمهين وتشجيع التعليم عن بعد.

- إعادة إدماج الأفراد الذين سبق لهم إرتكاب جرائم من قبل وذلك بمنحهم فرصة الإلتحاق بالحياة الإجتماعية ومساعدتهم على الاندماج الاجتماعي وتحريرهم من الوصم الاجتماعي والاقصاء والنبذ.

قائمة المراجع:

- أبو توتة عبد الرحمان محمد 1998،علم الإجرام، الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث.
- بن عبد المحسن التويجري أسماء بنت عبد الله ،2011 الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، الطبعة الأولى ، الرياض ،جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- توفيق اشرف و عتيق السيد 1998 ، مبادئ علم الإجرام ،القاهرة ،دار النهضة العربية .
- الدوري عدنان 1984، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكويت،منشورات دار السلاسل.
- الربايعية احمد ،1984 اثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة،الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
- السمري عدلي محمود ، 2011 علم الاجتماع الجنائي ،الطبعة الثانية ،عمان،دار المسيرة .
- الصالح مصلح 2000،النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية الطبعة الأولى،عمان، مؤسسة الوراق.
- عاطف غيث 1982، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، الاسكندرية،دار المعرفة الجامعية.
- عدلي عصمت ، 2009 الجريمة وقضايا السلوك ألانحرافي بين الفهم والتحليل،الإسكندرية،دار الجامعة الجديدة للنشر
- عصام توفيق قمر،سحر فتحي مبروك،عبير عبد المنعم فيصل2016، المشكلات الاجتماعية المعاصرة، مداخل نظرية ،تجارب عربية ،أساليب المواجهة، الطبعة الرابعة،عمان، دار الفكر.
- علي بدر الدين 1987 عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بالجريمة في كتاب النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي،الطبعة الأولى، الرياض،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
- كريستين سيلر و رونالد اكيرز2013،نظريات علم الجريمة، المدخل والتقييم والتطبيقات،ترجمة،ذياب البداينة ورافع الخريشة الطبعة الاولى،عمان،دار الفكر.
- محمد جابر سامية 2007، الجريمة والقانون والمجتمع ، الاسكندرية ،دار المعرفة الجامعية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- محمد جابر سامية1988 ،الانحراف والمجتمع، الاسكندرية ،دار المعرفة الجامعية .
- المشهداني أكرم عبد الرزاق 2005، واقع الجريمة واتجاهاته في الوطن العربي، الطبعة الأولى،الرياض ،جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- معتوق جمال 2008 ، مدخل الى علم الاجتماع الجنائي، أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف ج1ط1، الجزائر دار بن مرابط
- الوريكات عابد عواد ، 2008 نظريات علم الجريمة الطبعة الأولى ،عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع .
- البداينة ذياب،التوايهة مريم مفلح،العوران حسن،يونيو 2011، العلاقة بين مستوى ضبط الذات المنخفض والسلوك الطائش لدى طلبة المدارس في المجتمع الأردني ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد8 ،عدد 2 ص27-48
- التير مصطفى عمر،من 12الى14ماي 2008، التفسيرات النظرية لجنوح الأحداث في الوطن العربي ، في إطار الندوة العلمية الأطفال والانحراف من تنظيم مركز الدراسات والبحوث لجامعة نايف للعلوم الأمنية ، الجزائر
- علي ياحي ، 10 يوليو2020 ، 700جريمة يوميا في الجزائر والمجتمع في خطر، انديبوندونت عربية ، اطلع عليه بتاريخ25 ماي 2021 على الموقع :https://www.independentarabia.com/node/134161/
- وكالة الأنباء الجزائرية ،27 جانفي 2021،تسجيل تزايد محسوس في مختلف أنواع الجريمة خلال سنة 2020، اطلع عليه بتاريخ 25 ماي 2021 على الموقع :https://www.aps.dz/ar/societe/100589-2020
- وكالة الأنباء الجزائرية، 18 جويلية 2020،معالجة أكثر من 56 ألف قضية جنائية خلال الثلاثي الثاني من السنة الجارية، اطلع عليه بتاريخ 25 ماي 2021 على الموقع :https://www.aps.dz/ar/societe/89769-56
- André Akoun et Pierre Ansart,1999, Le Robert Dictionnaires de la sociologie, paris, le Seuil

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)